ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

7 مايو 2024

فيتش تراجع رفع النظرة المستقبلية لمصر

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
أسماء فهمي
سالي عاشور
أمل إسماعيل
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

22 معلومة مصورة

23 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

23 متى يعود المستثمرون الأجانب إلى الأسواق المصرية؟

29 الفرص المتاحة امام مصر للاستفادة من صعود الوظائف الرقمية

تقديم

صباح الخير قراؤنا الأعزاء، وأهلا بكم في عدد جديد حافل بالأخبار الايجابية، فالبداية كانت من ثمار برنامج الاصلاح الاقتصادي بإعلان وكالة فيتش عن رفع النظرة الائتمانية المستقبلية لمصر إلى ايجابية وتثبيت التصنيف الائتماني، والتي تأتي في ضوء تطبيق مصر لبرنامج الاصلاح الاقتصادي بالشراكة مع صندوق النقد الدولي، حيث تنتظر مصر حوالي 2.8 مليار دولار من صندوق النقد في عام 2024، وغيرها من الاخبار الأخرى التي نضعها بين يديكم بالتفصيل، نتمنى لكم قراءة ممتعة.

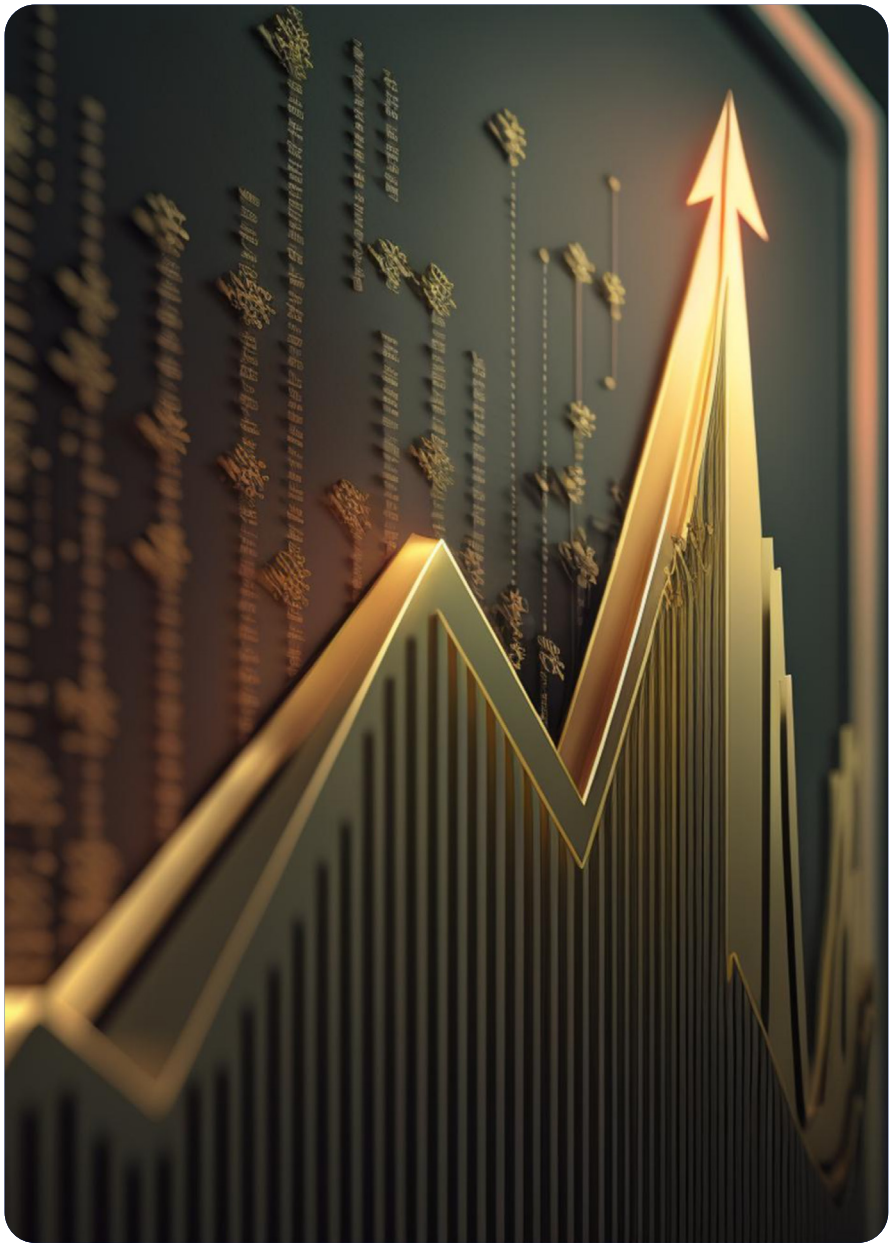

أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار محلية

- **فيتش ترفع النظرة الائتمانية المستقبلية لمصر إلى إيجابية وتثبت التصنيف الائتماني**

رفعت وكالة فيتش النظرة الائتمانية المستقبلية لمصر من مستقرة إلى إيجابية، مؤكدة تصنيف مصر عند -B. وأشارت الوكالة إلى انخفاض مخاطر التمويل الخارجي وقوة الاستثمار الأجنبي المباشر، يأتي ذلك التطور الاقتصادي في ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قدمته الحكومة لصندوق النقد الدولي والذي يهدف إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين القدرة على تحمل الديون وأعبائها، ويهدف أيضًا إلى تمتع البلاد بوضع نقدي مرن للتصدي للصدمات الخارجية ووضع الأساس لنمو دائم وشامل غني بفرص العمل، حيث تلتزم مصر في برنامج الإصلاح بمرونة سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية وعدم التدخل لتثبيته باستخدام احتياطي النقد الأجنبي، مما يعزز القدرة التنافسية للصادرات ويساعد في تحسين الاستقرار الاقتصادي.

- **مصر تترقب شريحتين بـ 2.8 مليار دولار من صندوق النقد في 2024**

توقع صندوق النقد الدولي صرف شريحة جديدة من برنامج التمويل بقيمة 1.6 مليار دولار في يونيو المقبل، ملمحاً في

تقرير الخبراء الخاص بأول مراجعتين من برنامج تمويل مصر إلى إمكانية صرف شريحة أخرى بقيمة 1.2 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2024. وبين الصندوق أن صرف الشرائح يتماشى مع حجم التقدم الذي تحققه الحكومة المصرية في الإصلاحات الهيكلية ضمن إطار البرنامج المتفق عليه مسبقاً، ونشر تقرير الخبراء الخاص بأول مراجعتين من برنامج تمويل مصر، إذ من المرجح الانتهاء من المراجعة الثالثة لبرنامج التمويل في منتصف يونيو المقبل أو بعده، والمراجعة الرابعة في منتصف سبتمبر المقبل.

- **«سيتي إيدج» المصرية تستثمر 3.2 مليار جنيه في 2024 لتطوير مشروعات جديدة**

تعتزم شركة «سيتي إيدج» للتطوير العقاري، الذراع العقارية للحكومة المصرية، ضخ استثمارات بقيمة 3.2 مليار جنيه خلال هذا العام في مشروعات جديدة وسداد أقساط أراض، مقابل استثمارات بنحو مليار جنيه تم إنفاقها في 2023، بحسب محمد الدهان الرئيس التنفيذي للشركة. وأضاف الدهان أن شركته نجحت في بيع 7 أبراج بمدينة العلمين الساحلية الفترة الماضية، وستفتح هذا العام الباب أمام بيع مزيد من الأبراج لصالح هيئة المجتمعات العمرانية. واضاف أن شركته تتوقع زيادة مبيعاتها التعاقدية بنحو 18% خلال هذا العام لتصل إلى 45 مليار جنيه، منهم 28 مليار جنيه من مبيعات متوقعة في العاصمة الإدارية الجديدة، و10 مليارات جنيه متوقعة من مبيعات بمدينة العلمين، و7 مليارات متوقعة من مبيعات مدينة المنصورة الجديدة.

- **معيط لـ "الشرق»: 760 مليون دولار حصيلة مصر من «سيارات المغتربين»**

جمعت مصر ما يصل إلى 760 مليون دولار من مبادرة تيسير استيراد سيارات المصريين المقيمين في الخارج، والتي انتهت يوم الإثنين، بحسب وزير المالية المصري محمد معيط. تقوم المبادرة على إعفاء سيارات المصريين العاملين في الخارج المستوردة من الضرائب والرسوم مقابل وديعة في البنك المركزي بالعملة الأجنبية لمدّة 5 سنوات، تُسترد بعدها بالجنيه المصري بسعر صرف وقت الاسترداد. أكد معيط أنه «لن يتم تمديد هذه المبادرة مرة أخرى»، مضيفاً: «أصدرنا أكثر من 250 ألف موافقة استيرادية حتى الآن، والعمل جارٍ لتسريع الإجراءات بأكبر قدر ممكن، خاصة أن هذه الموافقات صالحة لمدة خمس سنوات ويجوز خلالها اختيار أي سيارة واستبدالها في أي وقت». وتابع وزير المالية: «معدلات الإفراج النهائي عن السيارات المستوردة للمصريين في الخارج تتزايد، حيث بلغت 27 ألف سيارة تسلمها المستفيدون بالضوابط الميسرة المقررة بالقانون حتى الآن».

- **مؤسسة التمويل الدولية ترفع تصنيف مصر إلى «التطبيق المتقدم» في مجال التمويل المستدام**

قامت شبكة التمويل والاستدامة المصرفية Sustainable Banking and Finance Network (SBFN) – المنبثقة من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي برفع تصنيف مصر من "التطبيق المبدئي – Developing" إلى "التطبيق المتقدم Advancing-"، ضمن مصفوفة تقييم الأداء الخاصة بها التي تعرض نظرة شاملة على التقدم المحرز على مستوى الدول وتوضح الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسات الأعضاء بتلك الدول لتطوير الإطار الوطني

والإقليمي للتمويل المستدام وتنفيذه، بما يتماشى مع التوجهات والممارسات الدولية الرائدة.

كشف عن ذلك تقرير "التقدم في مجال التمويل المستدام" SBFN Global Progress Report – 2024 الصادر عن الشبكة في شهر أبريل، وذلك على هامش اجتماعات الشبكة السنوية والتي أقيمت بالتزامن مع اجتماعات الربيع الخاصة بصندوق النقد والبنك الدوليين والتي تم عقدها في العاصمة الأمريكية واشنطن.

- **صندوق النقد الدولي: ندعم مصر فيما تتخذه من إجراءات تستهدف الإصلاح الهيكلي للاقتصاد**

شارك الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، نيابة عن الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي انطلقت فعالياته بالعاصمة السعودية الرياض. التقى رئيس الوزراء كريستالينا جورجيفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي، على هامش حضوره الجلسة، حيث أشاد الدكتور مصطفى مدبولي بالتعاون القائم بين الحكومة المصرية والصندوق، مشيرًا إلى أن موافقة الصندوق على زيادة قيمة برنامج التمويل المُقدم لمصر يعكس الثقة الكبيرة التي يحظى بها الاقتصاد المصري لدى المؤسسة التمويلية العالمية، بينما أكدت كريستالينا جورجيفا أن الصندوق يدعم الدولة المصرية فيما تتخذه من إجراءات تستهدف الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري، مشيدة بما يتم اتخاذه من خطوات لها أثر إيجابي على الاقتصاد المصري.

- **صنـدوق النقـد: 2.4 مليـار دولار عائـدات صفقـات الطروحـات الحكوميـة المصريـة فـي الأشـهر الأخيـرة**

قالـت الحكومـة المصريـة إن برنامـج الطروحـات اكتسـب زخمـا خلال الشـهور الماضيـة، مضيفًـة أنهـا أعـدت قائمـة خاصـة بجميـع الشـركات المملوكـة للدولـة وتحديـد 200 شـركة يمكـن أن تكـون مؤهلـة لخفـض نسـبة الملكيـة فيهـا. جـاء ذلـك فـي وثائـق المراجعـة الأولـى والثانيـة لبرنامـج الحكومـة للإصلاح الاقتصـادي مـع صنـدوق النقـد الدولـي البالغـة قيمتـه 8 مليـارات دولار.

وأضافـت الوثائـق التـي كشـف عنها صنـدوق النقـد اليـوم، أن الحكومة عملـت بشـكل وثيـق مـع مؤسسـة التمويـل الدوليـة (IFC) لوضـع نهـج بشـأن الطروحـات الحكوميـة لـكل قطـاع بمفـرده. وأكـدت الحكومـة تسـارع عمليـة الطروحـات فـي الأشـهر الأخيـرة، وتـم إبـرام صفقـات حققـت عائـدات صافيـة بقيمـة 2.4 مليـار دولار، و2.2 مليـار دولار مـن التدفقـات بالـدولار الأمريكـي حتـى الآن فـي العـام المالـي الجـاري 2023/ 2024. وتوقعـت الحكومـة أن يتـم إغلاق العديـد مـن الصفقـات الأخـرى التـي تـم إحـراز تقـدم كبيـر فيهـا خلال الفتـرة المتبقيـة مـن العـام المالـي الجـاري والتـي سـتجلب مـا لا يقـل عـن 600 مليـون دولار أخـرى مـن التدفقـات بالـدولار الأمريكـي.

- **مصـر تسـتهدف اسـتثمارات صناعيـة جديـدة بنحـو 3.6 مليـار دولار خـلال 2024**

تسـتهدف مصـر نمـو قيمـة الاسـتثمارات الصناعيـة بنحـو 10% خلال 2024 لتصـل إلـى 3.6 مليـار دولار علـى الأقـل مقابـل 3.3 مليـار فـي عـام 2023، بحسـب تصريحـات رئيـس جهـاز التمثيـل التجـاري المصري،

يحيى الواثق بالله. وأضاف الواثق بالله أن الاستثمارات الجديدة ستتضمن قطاعات الأدوية والتصنيع الزراعي والبتروكيماويات والأغذية والمشروبات ومواد البناء. واجه القطاع الصناعي خلال آخر عامين أزمة خانقة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وشح الدولار، مما هدد بإغلاق عدد كبير من المصانع التي تعمل في القطاعات الاستراتيجية حينها.

- **الضرائب: أكثر من 400 مليون إيصال تم إرسالهم على منظومة الإيصال الإلكتروني حتى الآن**

أكدت رشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، على بذل وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية كل الجهود من أجل التيسير على الممولين، وتقديم كامل الدعم الفني لهم للانضمام إلى منظومة الإيصال الإلكتروني وكذلك توعيتهم بأهمية إصدار إيصالات إليكترونية، قائلة إن إجمالي الإيصالات المرسلة على المنظومة بلغ حتى الآن أكثر من 400 مليون إيصال.

- **رئيس اقتصادية قناة السويس يبحث مع سفيرة سويسرا ووفد «اليونيدو» برنامج المناطق الصناعية الصديقة للبيئة**

قال وليد جمال الدين رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إن الهيئة تعمل على إنشاء مجمعات صناعية متكاملة قائمة على نظام بيئي فعال يعتمد على الطاقة الخضراء وأكد أن المنطقة الاقتصادية تمثل مشروعًا قوميًا عملاقًا يسعى إلى دعم الممارسات المستدامة، والإسهام في الناتج المحلي المصري وتوفير العديد من فرص العمل.

جاء ذلك خلال لقاءه مع إيفون بومان، سفيرة دولة سويسرا بالقاهرة، ووفد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، برئاسة إيلينا بانوفا، المنسق المقيم للأمم المتحدة، وباتريك جيلبرت، ممثل المكتب الإقليمي لمنظمة (اليونيدو)، لبحث آخر تطورات برنامج المناطق الصناعية الصديقة للبيئة الذي تنفذه منظمة اليونيدو بتمويل من الحكومة السويسرية داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، من خلال المطور الصناعي أوراسكوم.

- **ارتفاع صادرات مصر من الفراولة المجمدة 21.5% خلال 2023**

كشف د. تميم الضوي نائب المدير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الغذائية، عن نمو صادرات مصر من الفراولة المجمدة خلال 2023 لتبلغ 311 ألف طن في مقابل 256 ألف طن خلال 2022، بنمو 21.5%. وأوضح خلال الندوة التي نظمها المجلس اليوم لاستعراض دراسة حول سوق الفراولة المجمدة عالميا، ارتفاع قيمة صادرات الفراولة المجمدة المصرية خلال العام الماضي لتبلغ 335 مليون دولار في مقابل 299 مليون دولار خلال 2022 بنمو 12%.

- **وزير المالية: نتطلع لدور أكبر لمركز التعاون متعدد الأطراف لتمويل التنمية في دعم المسيرة المصرية**

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أننا نتطلع لأدوات تمويلية تنموية مبتكرة وغير تقليدية منخفضة التكلفة تراعي الاحتياجات التمويلية التنموية للدول منخفضة ومتوسطة الدخل. أوضح أنه يجب تعزيز التعاون الإنمائي متعدد الأطراف لسد الفجوات

التمويلية للاقتصادات الناشئة بآليات وأدوات منخفضة التكلفة، وأكثر ملاءمة وقدرة على التكيف مع الأزمات العالمية وتداعياتها وآثارها السلبية، وأكثر مرونة في التعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية، بما يسهم في تخفيف الضغوط التمويلية الضخمة على موازنات الدول النامية، خاصة مع تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية الدولية والإقليمية، وامتلاك القدرة بشكل أكبر على تلبية الاحتياجات التنموية.

- **مصر للابتكار الرقمي تحصل على رخصة أول بنك رقمي بمصر**

خطوة أخرى نحو تدشين أول بنك رقمي في مصر، حيث أعلنت شركة مصر للابتكار الرقمي التابعة لبنك مصر عن حصولها على موافقة مبدئية من البنك المركزي المصري لتدشين بنكها الرقمي تحت اسم «وان بنك». من المقرر إطلاق البنك في الربع الرابع من عام 2024 بعد استكمال المرحلة الثانية للفحص النافي للجهالة والحصول على رخصة التشغيل، وفقًا لبيان الشركة الصادر اليوم، كان بنك مصر يخطط لإطلاق بنكه الرقمي منذ عام 2021 بعد تأسيس شركة مصر للابتكار الرقمي في عام 2020، والتي كانت أول شركة تتقدم بطلب رسمي للحصول على ترخيص لمزاولة الخدمات المصرفية الرقمية الماضي. عدة بنوك وشركات مالية رغبتها في تأسيس بنوك رقمية، من بينها البنك الأهلي المصري وبنك الإمارات دبي الوطني وأوراسكوم المالية القابضة، وأسطول للوساطة المالية وشركة أوباي للمدفوعات الرقمية.

MISR
DIGITAL
INNOVATION

- **بدأ فرض ضريبة الارباح الرأسمالية بالبورصة المصرية**

تعتزم الحكومة بدء فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية على عمليات التداول في الأوراق المالية المدرجة بالبورصة المالية اعتبارًا من الموسم الضريبي المقبل في مارس/أبريل 2025، وفقًا لبيان صادر عن رئاسة الوزراء. ويعود السبب في تأخير البدء في تحصيل هذه الضريبة إلى عدم صدور اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الأرباح الرأسمالية بعد، وعدم تحديد الإجراءات الواضحة لاحتسابها وتحصيلها، كما أوضح المتحدث باسم رئاسة الوزراء، محمد الحمصاني. وحتى صدور اللائحة التنفيذية، تم التوافق على أن تقوم مصلحة الضرائب بالتعاون مع شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي بوضع الإجراءات اللازمة لاحتساب وتحصيل الضريبة عن عام 2024.

الاخبار الاقليمية

- **ماذا تخبرنا الأرقام بعد كشف 6 بنوك سعودية عن أرباح الربع الأول؟**

حققت 6 مصارف سعودية من إجمالي المصارف العشرة المدرجة في السوق المالية السعودية، أرباحاً بقيمة 14.5 مليار ريال خلال الربع الأول من العام الحالي، بزيادة 4.7% مقارنة بالفترة نفسها من 2023، وفق البيانات المالية المعلنة حتى تاريخه. وجاءت هذه النتائج مدفوعة بشكل أساسي بعاملين أساسيين: الأول، ارتفاع صافي الدخل من التمويل بنحو 8.4% على أساس سنوي، والتراجع العام في المخصصات بنحو 13%، علماً أن مخصصات أكبر مصرفين من المصارف المعلنة أي كلاً من «مصرف الراجحي» و«البنك الأهلي» سجلت ارتفاعاً خلال

الربـع الأول. وكان مـن اللافـت فـي نتائـج الأخيـر تراجـع صافـي الدخـل مـن الاسـتثمار بنحـو 60.8%، ومـن المتوقـع أن يتضـح سـبب هـذا التراجـع مـع نشـر البيانـات الماليـة المفصلـة.

- **الإمارات وأوكرانيا تبرمان اتفاقية شاملة لتعزيز التجارة الثنائية**

أبرمـت الإمـارات وأوكرانيـا اتفاقيـة اقتصاديـة شـاملة تسـتهدف تعزيز التجـارة الثنائيـة بينهمـا بعـد أن انخفضـت بشـدة مقارنـة بمسـتواها قبـل الحـرب. وقـال وزيـر الدولـة الإماراتـي للتجـارة الخارجيـة، ثانـي الزيـودي فـي مقابلـة إن التجـارة غيـر النفطيـة بيـن البلديـن بلغـت 386 مليـون دولار العـام الماضـي، انخفاضاً ممـا يقـرب مـن 800 مليـون قبـل الغـزو الروسـي لأوكرانيـا فـي فبرايـر 2022. وأضـاف أن التراجـع فـي المبـادلات التجاريـة لا يقتصـر علـى الإمـارات فقـط، إذ يمكـن رؤيـة اتجاهـات مماثلـة مـع أوكرانيـا منـذ بدايـة الحـرب فـي جميـع أنحـاء العالـم.

- **رويترز: الهند تعمل على توقيع اتفاق تجارة مع سلطنة عُمان**

قـال مسـؤولان بالحكومـة الهنديـة إن الهنـد وسـلطنة عمـان سـتوقعان اتفاقـا تجاريـا خلال الأشـهر المقبلـة، إذ تسـعى نيودلهـي إلـى توسـيع علاقاتهـا مـع الشـرق الأوسـط. وذكـر أحـد المسـؤولين لرويتـرز: «سيسـاعد ذلـك الهنـد فـي الحصـول علـى شـريك اسـتراتيجي والوصـول إلـى طـرق التجـارة الرئيسـية فـي المنطقـة». وتقـل التجـارة

السنوية بين الهند وعمان عن 13 مليار دولار، لكن تلك العلاقات لها أهميتها بالنسبة لنيودلهي لأن الدولة الخليجية هي بوابة إلى مضيق هرمز، وهو نقطة عبور رئيسية لشحنات النفط العالمية. وقال المسؤولان إن الاتفاق التجاري يتطلب موافقة الحكومة التي ستفوز في الانتخابات الوطنية الجارية في الهند، والتي من المقرر أن تعلن نتائجها في الرابع من يونيو.

- **«فيتش» تتوقع تصنيفاً إيجابياً لاقتصاد تركيا على ضوء سياساتها الاقتصادية**

قالت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، إن التحسن المستمر في اتساق السياسات الاقتصادية يمكن أن يكون إيجابياً لتصنيف تركيا الائتماني. وأضافت «فيتش»، في بيان، السبت، حول تقييمها لتصنيف تركيا، أن «التشديد المتوقع في الموقف المالي بعد الانتخابات المحلية التي أجريت في 31 مارس الماضي في تركيا، سيعزز فاعلية السياسة النقدية». وتابعت: «الحفاظ على هذا التحسن في اتساق السياسات سيدعم انخفاض التضخم وتضييق العجز في الحساب الجاري، وانتعاش الاحتياطيات الدولية، وقد يكون هذا إيجابياً للتصنيف الائتماني لتركيا».

الاخبار الدولية

- **بوتين: أداء الاقتصاد الروسي أعلى من التوقعات في أوائل عام 2024**

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن البيانات الاقتصادية في بداية العام جاءت أعلى من التوقعات، مضيفاً أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد نما بنسبة 6 في المئة في الفترة من يناير إلى

فبراير الماضي على أساس سنوي. وقال في اجتماع بشأن المشكلات الاقتصادية «تبين أن البيانات في بداية العام أعلى من التوقعات التي قدمتها الحكومة وبنك روسيا وبعض الخبراء، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة 6 في المئة على أساس سنوي»، وفقاً لوكالة الأنباء الروسية (تاس). وكان صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنسبة 3.2 في المئة في 2024،

- **غورغييفا: قوة الدولار تجعل مواجهة الدول للتضخم أكثر صعوبة**

رأت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا أن قوة الدولار تجعل مواجهة الدول للتضخم أكثر صعوبة. مؤكدةً أنه «حتى مع توجه معدلات الفائدة إلى الانخفاض، فإنها لن تعود لمستويات ما قبل كورونا». وأضافت خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي، الذي عقد على مدى يومين في العاصمة السعودية الرياض تحت شعار «التعاون الدولي والنمو والطاقة من أجل التنمية»، بأن الأولويات العاجلة عندما تتمثل في «الوصول إلى معدلات التضخم المستهدفة في البلدان التي لا يزال فيها التضخم مرتفعاً، والتركيز على إعادة بناء الاحتياطيات المالية، وإيجاد سبل للتعاون بشكل أكبر بين الدول؛ «لأن التشرذم يشكل الخطر الأكبر على أفاق نمو الاقتصاد العالمي».

كانت غورغييفا لفتت في تصريح سابق إلى أن الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الكبرى الأخرى ستواجه مخاطر كبيرة إذا اتخذت خطوات مبكرة نحو تيسير السياسة النقدية بدلاً من التحرك في وقت متأخر، لكنها أكدت أن الاحتياطي الفيدرالي بحاجة لعدم التردد في خفض أسعار الفائدة عندما يتضح من البيانات أن الوقت المناسب قد حان.

- **الدين العام والعجز... الأخطار تتفاقم والبنوك المركزية في مأزق**

كشف تقرير حديث عن أن هناك تحسناً في الآفاق الاقتصادية والمالية العالمية خلال الأشهر الستة الماضية، إذ انخفضت معدلات التضخم، وبدأت الأوضاع المالية في الاستقرار، وأصبحت الأخطار التي تهدد التوقعات متوازنة، لكن مع ذلك، لا تزال عديد من البلدان تعاني ارتفاع الدين العام والعجز المالي وسط تحديات جديدة ناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وتضاؤل آفاق النمو على المدى المتوسط.

وفي ظل هذه التحديات، دعا صندوق النقد الدولي، الحكومات إلى تجنب الانزلاق والتركيز بصورة أكبر على إعادة بناء الاحتياطات وحماية الاستدامة المالية على المدى المتوسط. وأشار الصندوق إلى أن السياسة المالية تحولت لتصبح أكثر توسعية خلال العام الماضي، بعد التحسن السريع في الديون والعجز في العامين السابقين. وشهدت نصف اقتصادات العالم السياسة المالية العام الماضي، انخفاضاً من نحو 70 في المئة في عام 2022.

- **تباطؤ أكبر من المتوقع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الأميركي**

سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة تباطؤاً أكبر من المتوقع في الربع الأول من 2024، ليبلغ 1.6 في المئة بمعدل

سنوي، في مقابل 3.4 في المئة في الربع الأخير من 2023، بحسب التقديرات الأولية لوزارة التجارة الأميركية. وكان المحللون يتوقعون نمواً بنسبة 2.2 في المئة للأشهر الثلاثة التي تبدأ من يناير إلى مارس الماضيين، بحسب مجموعة «ماركت ووتش». وكانت النسبة المحققة، نبأ ساراً في نظر المستثمرين الذين يعتبرون أنه إذا أظهر الاقتصاد الأميركي علامات الضعف، فإن الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) سيكون أكثر ميلاً إلى خفض أسعار الفائدة الرئيسة، لكن في الوقت نفسه كان التضخم الكامن الذي يستثني التغيرات في الطاقة والغذاء، أقوى من المتوقع.

- **أمين عام أوبك لـ "الشرق»: تحفيز الاستثمار بالنفط هدفنا الاستراتيجي من استقرار السوق**

كشف هيثم الغيص، الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، أن «الهدف الأبعد لاتفاق أوبك+ من الحفاظ على استقرار السوق هو تشجيع الاستثمار في الصناعة النفطية؛ الذي لا يتحقق إلا بوجود مثل هذا الاستقرار. موضحاً أنه ليس فقط دول أوبك تتحدث عن أهمية الاستثمار بجميع أنواع الطاقة، وواصفاً سيناريو وكالة الطاقة الدولية باستغناء العالم عن النفط بأنه «خيالي». وأفصح على هامش الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي، الذي عقد على مدى يومين في العاصمة السعودية الرياض تحت شعار «التعاون الدولي والنمو والطاقة من أجل التنمية»، أن أوبك لديها حوار مع الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة للحفاظ على استقرار الأسواق، منوّهاً بإشادة البنك الفيدرالي الأميركي بمساهمة أوبك في خفض تقلبات الأسعار.

- **ارتفاع الطلب العالمي على الذهب بـ 3% في الربع الأول مدفوعًا بمشتريات البنوك المركزية**

شهد الطلب العالمي على الذهب ارتفاعًا في الربع الأول من عام 2024، مدفوعًا بقوة شراء البنوك المركزية ومشتريات سوق التداول خارج البورصة من قبل المستثمرين، وفقًا للتقرير الفصلي الصادر عن مجلس الذهب العالمي. وأشار مجلس الذهب العالمي إلى ارتفاع الطلب الإجمالي على الذهب بنسبة 3% على أساس سنوي إلى 1،238 طنًا، بما في ذلك عمليات الشراء خارج البورصة، وهو أقوى طلب للربع الأول منذ عام 2016.

- **أسعار الذهب تتجه للصعود للشهر الثالث بفضل الطلب القوي**

اتجهت أسعار الذهب لتحقيق مكاسب للشهر الثالث على التوالي بدعم من الطلب القوي للبنوك المركزية والإقبال على التحوط به كملاذ آمن، مع تحول التركيز إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي خلال الأسبوع لاتخاذ قرار بشأن أسعار الفائدة، والذي يُتوقع أن يتبنى فيه صناع السياسة لهجة متشددة. انخفض المعدن النفيس إلى حوالي 2330 دولاراً للأونصة في جلسات التعامل المبكرة في آسيا، بعدما ارتفع بنسبة تقارب 5% منذ بداية الشهر الجاري.

- **نشاط التصنيع ينتعش في الصين معززاً آمال التعافي الاقتصادي**

توسع نشاط التصنيع في الصين للشهر الثاني على التوالي، مسجلاً أفضل أداء منذ أكثر من عام، مما عزز آمال استدامة

التعافي في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم. وبحسب بيان المكتب الوطني للإحصاء الصادر ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي إلى 50.4 نقطة في أبريل. وهذا يتماشى بشكل كبير مع متوسط توقعات الاقتصاديين في استطلاع أجرته «بلومبرغ» والتي كانت عند 50.3 نقطة، وتراجع قليلاً من 50.8 نقطة المسجلة في مارس. وتشير أي قراءة فوق مستوى 50 نقطة إلى توسع النشاط. كما بلغ مقياس النشاط غير التصنيعي في قطاعي البناء والخدمات 51.2 نقطة، مقارنة بتوقعات بلغت 52.3 نقطة وقراءة مارس البالغة 53 نقطة.

- **أسعار النفط تنخفض مع تقلص علاوة المخاطر الجيوسياسية**

انخفضت أسعار النفط مع تقلص علاوة المخاطر الجيوسياسية بفعل مؤشرات على تقدم نحو وقف إطلاق النار بين إسرائيل و»حماس». ونزل خام «غرب تكساس» الوسيط بنسبة 1.5% ليستقر عند أقل من 83 دولاراً للبرميل، بعد أن ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن إسرائيل منفتحة على هدنة تتضمن إطلاق سراح مبدئياً لـ 33 محتجزاً، وهو أقل مما سعت إليه سابقاً. ويتزايد الزخم نحو وقف إطلاق النار، حيث قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إنه سيكثف جهوده لتأمين هدنة في غزة خلال زيارته للمنطقة. وقال البيت الأبيض إن إسرائيل وافقت على الاستماع إلى المخاوف الأميركية، وتأجيل غزو رفح حتى الاجتماع مع الأميركيين.

معلومة مصورة

”

عشنا جميعا الفوضى التي ضربت سوق السيارات في عام 2023 والزيادات السعرية المهولة التي فرضها الوكلاء وشركات تجميع السيارات المحلية، هذا فضلا عن الزيادات في الاسعار التي تسمي Over Price التي وضعها التجار والموزعين لتلك السيارات، لكن يبدو ان تلك الازمات بدأت في الانتهاء، حيث اعلن عدد من وكلاء وموزعي السيارات المحلية عن تخفيضات كبيرة على اسعار السيارات الجديدة والتي وصلت في بعض الفئات إلى 500 الف جم، وهو ما كان له اثر على عودة المبيعات بسوق السيارات مرة أخرى، حيث زادت مبيعات السيارات في فبراير بحوالي 1000 سيارة عن مبيعات شهر يناير

“

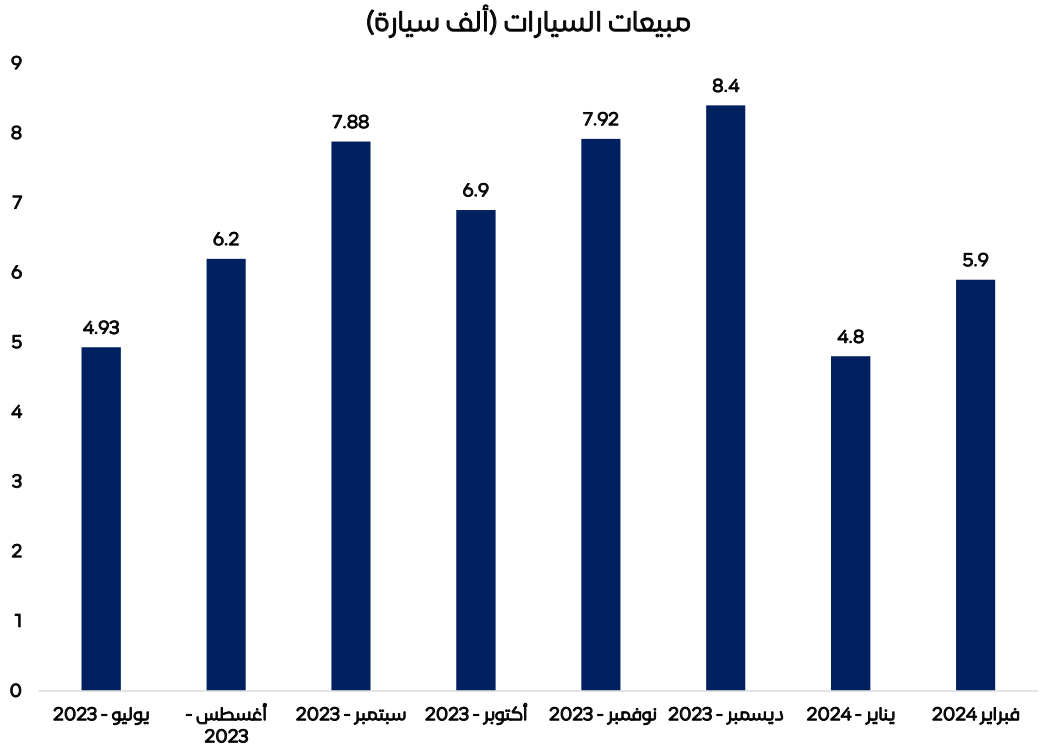

مقالات تحليلية

متى يعود المستثمرون الأجانب إلى الأسواق المصرية؟

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

واجه الاقتصاد المصري خلال الأعوام السابقة الكثير من الأزمات الطاحنة التي كان لها الأثر السلبي علي القطاعات الاستثمارية بشكل عام وعلى المستثمرين بمختلف الفئات المحلية والأجنبية والعربية، ووضعت الحكومة المصرية أمام تحديات ضخمة وقرارات مصيرية كي تسيطر على تلك الأزمات وتضع مخارج لتلك المحن، فتتابعت تلك الازمات بدأ من أزمة النقد الأجنبي الأولى 2016 وقرار تخفيض العملة المحلية ثم ازمة وباء كورونا 2020، ثم تفاقم أزمة الحرب الأوكرانية الروسية 2022 التي كان لها تأثير علي جميع اقتصاديات العالم واتجاه أصحاب رؤوس الأموال إلى التحوط وتغيير أنشطة اقتصادية وغيرها، ثم ازمة النقد الأجنبي داخل الدولة المصرية مجددا 2023 وأخيرا فتح آفاق جديدة وحلول مؤثرة في الربع الأول من عام 2024 بصفقة رأس الحكمة وقرار مرونة سعر الصرف ...

خلال تلك الأزمات المتتالية استخدمت الدولة المصرية ما تملكه من إمكانيات وقدرات متاحة لها للخروج من تلك الأزمات بأقل الخسائر الممكنة ومعها فتح أبواب جديدة للاقتصاد المصري لا سيما فيما يتعلق بالاستثمار وجذب استثمارات وتوفير فرص عمل ومحاربة

التضخـم وغيرهـا مـن القضايـا الاقتصاديـة... وللمعادلـة هنـا طرفيـن همـا الدولـة المصريـة مـن جانـب والمسـتثمرون مـن الجانـب الآخـر..

السـؤال المطـروح هنـا، بعـد أن قامـت الدولـة المصريـة بجهـود وإصلاحـات عديـدة، مـا هـو موقـف المسـتثمرين الآن ومتـى يعود ضـخ الأمـوال للاسـتثمار سـواء المباشـر أو غيـر المباشـر فـي الأسـواق والقطاعـات المصريـة المختلفـة؟

إن عـودة المسـتثمرين الأجانـب والعـرب وزيـادة الاسـتثمارات الحاليـة سـواء محليـة أو أجنبيـة وعربيـة إلـى الأسـواق المصريـة بمختلـف أنواعهـا «متوقعـة لكنهـا ستسـتغرق وقتـاً»، وذلـك منطقـي فـي عالـم الاقتصـاد إذ إن المسـتثمرين بشـكل عـام قبـل اتخـاذ قـرارات ضـخ أموالهـم والدخـول فـي اقتصـاد الـدول يقومـون بدراسـة ظـروف الدولـة سياسـيا واقتصاديـا وقراراتهـا الاقتصاديـة ومحفزاتهـا الاسـتثمارية بالإضافـة إلـى الفـرص الاسـتثمارية للحفـاظ علـى أموالهـم.

وبالتطبيـق علـى السـوق المصـري الآن فـإن المسـتثمرين بمختلـف فئاتهـم فـي حالـة ترقـب لحالـة الاسـتقرار والمحفـزات بمعنـى آخـر «امتحـان السـوق المصـري بقطاعاتـه المختلفـة» بعـد أن قامـت الحكومـة بـكل مـا هـو مطلـوب منها علـى صعيـد السياسـة النقدية.

ومـن ناحيـة أخـري بعـد قـرارات السياسـة النقديـة فـإن المسـتثمرين فـي مختلـف المجـالات وبكافـة أشـكال الاسـتثمار سـواء المباشـر أو غيـر المباشـر الآن يقومـون (بالإضافـة إلـى مـا سـبق ذكـره مـن ترقـب لحالـة الاسـتقرار) بإعـادة دراسـة التقييمـات للشـركات المصريـة فـي

القطاعات المختلفة وعوائد الاستثمار منها وفقا لأسعار الصرف الجديدة ومقارنتها بالفرص البديلة للاستثمار.

ولكن قبل معرفة المدى الزمني المتوقع لعودة الاستثمار للأسواق والقطاعات الاستثمارية المصرية نعرض بعض النقاط التي ينظر لها المستثمرون الآن...

ما المقصود بإعادة التقييمات على الاقتصاد؟

إعادة التقييم هو موضوع له تأثير على الاقتصاد بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص حيث إنه يظهر عندما يحدث تغيير في قيمة عملة الدولة ما بالنسبة إلى العملات الأخرى وهو مطبق على حالة الاقتصاد المصري الآن. وينتج عنها قرارات مختلفة للاقتصاد الكلى للدولة وعلاقتها التجارية وتعزيز النمو الاقتصادي، فيكون في بعض الأحيان له نتائج سلبية وأخري إيجابية.

متى تتم إعادة التقييم للأصول والاستثمار؟

بناء على التغيير السابق ذكره، تتم إعادة تقييم الأصول والاستثمار لحدث تغييرات كبيرة في القيمة السوقية لتلك الأصول وبناء عليه للاستثمارات، فقد يكون من الضروري إعادة التقييم قبل اتخاذ قرارات استثمارية جديدة تكون مستنيرة وتوفر نظرة عامة على مخاطر الاستثمار.

تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار؟

يبحث المستثمرون والمؤسسات الاستثمارية دائما عن الفرص التي تعود عليهم بالفائدة الأعلى لاستثماراتهم فيقومون بالمفاضلة بين أنواع الاستثمار المختلفة بناء على ما يحققونه من مكاسب عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة والفوائد المحتملة ، فعلى سبيل المثال وهو مطبق على حالة الاقتصاد المصري الآن، أذون الخزانة تمنح المستثمر الآن فوائد مرتفعة قد تصل إلى 32 % صاف بعد خصم الضرائب والرسوم على الأموال المستثمرة ومقارنا بالاستثمارات الأخرى نجد أن المستثمرين بجميع أنواعهم وفئاتهم يتجهون إلى هذا السوق لما فيه من أرباح ومخاطر قليلة على المدى القصير لحين ترقب واختبار بقية الأسواق الاستثمارية.

عوامل أخري محددة لقرار الاستثمار يبحث عنها المستثمرون

حجم السوق:

يعتبر حجم السوق المزمع الاستثمار فيه من أهم ركائز اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه أمام المستثمرين، حيث إن حجم السوق يقوم بدور مهم في تحديد حجم الطلب على السلع والخدمات فكلما ذاد حجم السوق زادت فرصة الطلب على السلع والخدمات وبطبيعة الحال يتجه المستثمر إلى السوق الأكبر لتوافر فرص الاستثمار وتحقيق الربح.

التضخم العام داخل الدولة:

التضخم هو الارتفاع المستمر داخل الدولة بشكل عام لأسعار السلع والخدمات المتداولة، وبالتالي فالدول على أولوياتها دائما محاربة التضخم لأنه يعتبر سليبا على المستثمرين بشكل عام حيث يعتبر التضخم مؤشرا سلبيا عند اتخاذ قرار الاستثمار، لأثره على تآكل الأرباح الاستثمارية.

مستوى انفتاح الدولة على الأسواق العالمية:

يبحث المستثمر دائما على الدول التي تعطي له حرية في التبادل التجاري كمحفز له فالدول التي تسجل قيود على التبادل التجاري هي دول غير محفزة للمستثمرين.

حرية حركة رؤوس الأموال:

يبحث المستثمرون الأجانب دائما عن الاقتصادات المستقرة من الناحية النقدية من خلال سهولة تحويلات رؤوس الأموال أو الأرباح إلى الخارج مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل.

رجوعا إلى التطبيق على الأسواق المصرية، فبعد القرارات الاقتصادية الضخمة التي اتخذتها الدولة المصرية يعود المستثمرون بمختلف الفئات إلى الأسواق المصرية على مراحل:

بدايتها أسواق السندات وأذون الخزانة لما فيها من مخاطر طفيفة مدعمة برؤية المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التصنيف

الائتماني الدولية، ثم يليها ثانيا دخول المؤسسات والمستثمرين الأجانب والعرب للأسواق المصرية والاقتصاد المصري بشكل عام بناء على نظرتهم التي قد تكون مختلفة عن المستثمر المحلي، فيتم اتخاذ قرار نقل الأموال والاستثمار بعد اختبار ثبات السوق من الناحيتين النقدية وتوفر النقد لإمكانية خروج الأرباح أو الخروج بشكل عام حال الأزمات (وهذا ما قامت به الدولة المصرية من قبل البنك المركزي) ومن الناحية الأخرى موقف السياسة المالية (محفزات الدولة للمستثمرين والمزايا المقدمة للمستثمرين لجذب الأموال للاقتصاد)، ثالثا وأخيرا بعد وصول تقييمات الشركات أو المشاريع المزمع الدخول إليها إلى تقييمات جاذبة للاستثمار على المدى المتوسط المتراوح بين 5 سنوات إلى 7 سنوات والطويل الذي يزيد عن 10 سنوات.

الزمن المتوقع لعودة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر إلى الأسواق المصرية

بناء على ما سبق من المتوقع أن السنة الجارية ستكون صعبة لاتخاذ قرارات استثمارية جديدة خصوصا من جانب الأجانب إلى الأسواق المصرية على النطاق الكبير وإن كان على المستوى الاستثماري المتوسط والصغير ممكنة خلال الربع الأخير من عام 2024.

وفي حالة الاستقرار وهذا أيضا متوقع أن بحلول نهاية النصف الثاني من السنة الحالية 2024، في ظل استقرار أسعار الصرف وتوافر النقد الأجنبي وسهولة حركة دخول وخروج النقد الأجنبي للمؤسسات الأجنبية والعربية وظهور محفزات من طرف السياسة المالية ومشاركات حكومية استثمارية قد نرى عودة قوية وحقيقية للاستثمار الأجنبي والعربي وزيادة في الاستثمار المحلي بأحجام كبيرة تغير من موقف الاقتصاد المصري إيجابيا.

مقالات تحليلية

الفرص المتاحة امام مصر للاستفادة من صعود الوظائف الرقمية

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد العالم من حولنا طفرة في استخدام التكنولوجيا الحديثة واعتمادها في مختلف مناحي الحياة، بما أحدث معه تحول في أسواق العمل العالمية، حيث تشير التقديرات أن يؤثر على ربع الوظائف في الخمس سنوات المقبلة، مع إمكانية حدوث «العمل الرقمي» وخلق إمكانية للعمل من أي مكان.

وقد أشار تقرير التقدم في المشهد الرقمي واتجاهاته لعام 2023الصادر عن البنك الدولي في عام 2024، إلى أن التحول الرقمي يدفع عجلة النمو الاقتصادي والتوظيف ويرفع قدرة البلدان على الصمود. كما يبين أن قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات حقق نمواً بنحو ضعف سرعة نمو الاقتصاد العالمي في الفترة من عام 2000 إلى عام 2022. وخلال الفترة نفسها، ارتفع معدل التوظيف في الخدمات الرقمية بنسبة 7% سنوياً، أي أعلى بستة أضعاف من إجمالي نمو الوظائف.

كما شهدت معظم البلدان خلق فرص عمل قوية في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات؛ حيث تضاعفت العمالة العالمية في خدمات تكنولوجيا المعلومات أربع مرات من 8 ملايين في عام 2000 إلى 32 مليون في عام 2022، ولتشهد كل من الصين، وإسرائيل، وماليزيا، ونيجيريا، والفلبين، وفيتنام والعديد من دول أوروبا الوسطى والشرقية (المجر وبولندا ورومانيا) من أسرع البلدان نموا في التوظيف بفضل صناعة خدمات تكنولوجيا المعلومات المحلية المزدهرة والصادرات المزدهرة.

في هذا المقال، نستكشف توقعات المؤسسات العالمية لانتشار الوظائف الرقمية العالمية. والمخاطر والفرص، وعوامل التمكين والحواجز، مع تقديم لمحة حول الوظائف الرقمية في مصر.

أولا: توقعات واتجاهات مستقبل الوظائف الرقمية:

يشير تقرير مستقبل الوظائف الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن في المجمل، هناك 218 نوع وظيفة من أصل 5400 نوع مناسبة لتصبح وظائف رقمية عالمية - هذه تمثل 73 مليون عامل من أصل 820 مليوناً من العمال العالميون. كما يختلف نطاق الأجور لتلك الوظائف الرقمية العالمية (بالاعتماد على بيانات الولايات المتحدة)، تم تقسيمها إلى:

- الوظائف ذات الدخل المرتفع ممن يتقاضون (أكثر من 75 ألف دولار)، يضمون مطورو البرمجيات والمتخصصون في المخاطر المالية والمديرين الماليين؛

- وظائف متوسطة الدخل ممن يتقاضون (42.5-75 ألف دولار)، مثل مصممي الجرافيك، المساعدين القانونيين ومحققي التأمين؛

- وظائف منخفضة الدخل نسبيًا (أقل من 42.5 ألف دولار). ممن يعملون ممثلي خدمة العملاء، والمسوقين عبر الهاتف.

وتشير تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي بحلول عام 2030، أن يرتفع عدد هذه الوظائف إلى نحو 92 مليوناً وذلك مع التوسع في الوصول الرقمي والعمل عن بعد، حيث يمكن أداء العديد من الوظائف عبر الإنترنت بشكل متزايد، بدءًا من مطوري البرامج ذوي الدخل المرتفع إلى أدوار خدمة العملاء ذات الدخل المنخفض.

ومع هذا التحول يمنح أصحاب العمل والعمال الفرص، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل التي تتزايد فيها أعداد السكان في سن العمل إذا تمت إدارتها بشكل جيد، فإن الوظائف الرقمية العالمية لديها القدرة على دفع النمو الاقتصادي، وخلق فرص جديدة، وتحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

ثانيا: الوظائف الرقمية في مصر:

يتمتع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في مصر بإمكانيات هائلة للنمو، مما يجعله مصدرًا هامًا لخلق فرص عمل جديدة واعدة. ووفقًا لتقارير دولية، تُعدّ مصر من بين الدول ذات أسرع معدلات نمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع توقعات باستمرار هذا النمو خلال السنوات القادمة.

ويدعم نمو قطاع الوظائف الرقمية في مصر العديد من العوامل، تشمل: ازدياد استخدام الإنترنت، حيث يُقدر عدد مستخدمي الإنترنت النشطين بأكثر من 60 مليون مستخدم، وانتشار الهواتف الذكية، مما يُتيح إمكانية الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية لمزيد من الأشخاص. بالإضافة إلى التوسع في الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتطوير المهارات وتشجيع الابتكار.

وقد أشار تقرير هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والذي يشير إلى أكثر الوظائف طلبًا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والتعهيد في مصر خلال عامي 2023 - 2024. بناء على تحليل طلبات توظيف شركات الاتصالات والتكنولوجيا. والتي أظهرت التالي:

- تتصدر وظائف تطوير البرمجيات المشهد بأكثر من 58% من الوظائف المتاحة؛ والتي تتضمن مهارات: لغات البرمجة المختلفة مثل Python Javag Cg++، بالإضافة إلى مهارات تطوير الويب وتطبيقات الهاتف المحمول.

- كما تصدرت الوظائف المتعلقة بإدارة تكنولوجيا المعلومات: تشمل هذه المهارات إدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وأمن المعلومات، والشبكات، والأنظمة.

- كما يوجد طلب مكثف على الوظائف المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات: تشمل هذه المهارات التعلم الآلي، ومعالجة اللغة الطبيعية،ورؤية الكمبيوتر،واستخراج البيانات.

بالإضافة إلى المهارات التقنية، تُعدّ المهارات اللغوية ضرورية للعديد من الوظائف في قطاع تكنولوجيا المعلومات، خاصة في مراكز الاتصال والخدمات الدولية. حيث تُعدّ اللغة الإنجليزية هي اللغة الأكثر طلبًا، حيث تخطت نسبة الوظائف التي تتطلب إتقان اللغة الإنجليزية حاجز 49%، بينما تُطلب اللغة الألمانية بنسبة (23%) والفرنسية (14%) والإيطالية (13%) أيضًا. من إجمالي الوظائف المطلوبة.

وقد اشارت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الصادرة عام 2023؛ أن متوسط الأجر اليومي للعاملين في قطاع المعلومات والاتصالات تبلغ نحو 141.5 جنيها/ لليوم لعام 2022، وهو ما يرتفع عن المتوسط العام الذي يبلغ 115 جنيها/لليوم لأغلب القطاعات الاقتصادية.

شكل: متوسط الأجر للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي عام 2022، (جنيها/ اليوم)

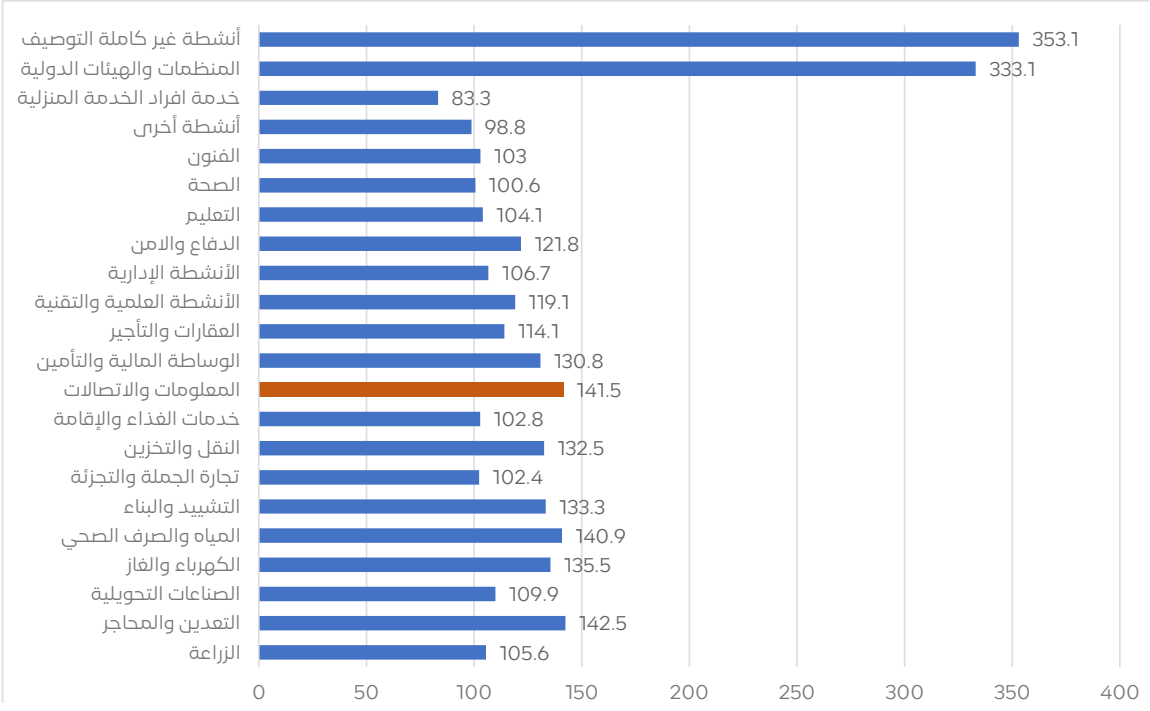

يتمتع قطاع الوظائف الرقمية في مصر بإمكانيات هائلة للنمو خلال السنوات القادمة. وبفضل الدعم الحكومي والمبادرات الهادفة، والمهارات التي يتمتع بها الشباب المصري، تُعدّ مصر وجهةً مثاليةً للشركات العالمية التي تبحث عن فرصٍ للاستثمار وخلق وظائف جديدة.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg